الرابع لو كان عدميا لكان عدم ما لا تعين مطلقا او تعين آخر عدميا او ثبوتيا
فيكون ثبوتيا لان رفع العدم ثبوتي وحكم الامثال واحد قلنا بعد المساعدة على
ان العدمي عدم للشيء وان نقيضه ثبوتي ان اريد بالا تعين والتعين
مفهوماهما فلا حصر او ماصدقا عليه فلا نسلم كون ماصدق عليه الا تعين
عدميا الخامس لو كان عدميا لكان عدما للاطلاق او لما يساويه
كان مشتركا بين الافراد لعدم الاطلاق فلا يكون معينا وان لم يكن لزم جو
از انفكاكه عن عدم الاطلاق وامكان تحقق عدم الاطلاق بدونه فيكون
الشيء لا مطلقا ولا معينا واما بالعكس فيكون مطلقا او معينا قلنا
ان اريد مطلق التعين فمنع الاشتراك بين الافراد ولا يلزم منها المعينات الخا
صة وان اريد بالتعين الخاص منع كون الشيء لا مطلقا ولا معينا لجوا
ز ان يكون معينا بتعين آخر الثاني ان الطبيعة النوعية كالانسان متعددة
لا تتكثر بنفسها لتساويها من حيث هي كذلك تقتضي الوحدة لا
الكثرة وانما تتكثر بانضمام اليها من العوارض الموجودة المخصوصة التي
ربما تكون محسوسة وهو المراد بالتشخص الثالث ان التعين لو كان عدميا
لما كان متعينا بنفسه لانه هوية للعدم بل لم يكن معينا لغيره ضرورة ان ما لا
ثبوت له لا يصلح سببا لتعيين الشيء بل عدا بحسب الخارج والجواب
عنها ان ما ينضاف الى الطبيعة ويعينها ويكثرها هي العوارض المشخصة
لا نزاع في وجوده على ما سنذكره ثم ان التعين لو كان عدميا وليس عدما
مطلقا لكان عدما لما لا تعين مطلقا او تعين اذ لا يخرج على النقيض وان لم
التعين اما عدمي او ثبوتي وعلى التقديرين يلزم كونه وجوديا اما على
الاول فلان نقيض العدمي وجودي واما على الثالث فلان [illegible]
منشأ او اجب والجواب انا لا نسلم ان العدمي يلزم ان يكون عدما
لاحدهما بل يكون مفهوما في الخارج على ما مر عينا من انه اعتباري ولو سلم
فلا نسلم ان نقيض العدمي موجودي والاعم والاخص ولو سلم بان اريد

بالنقيض

91

بالنقيض والا تعين مفهوماهما فلا حصر لجواز ان يكون التعيين عدم المفهوم
الآخر وان اريد ماصدقا عليه فلا نسلم ان كل ما يصدق عليه الا تعين فهو عدمي
ليكون نقيضه ثبوتيا كيف والا تعين صادق على جميع الحقائق الخارجية ولو
سلم فلا نسلم ثبوت التعينات لم لا يجوز ان تكون متخالفة متشاركة في عارض
هو مفهوم التعين الخامس التعين لو كان عدميا لكان عدما لما ينافيه
ضرورة كالاطلاق والكلية والعموم وما يجري مجراه لكن ان كان عدما للا
طلاق او لما يساويه كالكلية والعموم وبالجملة مما لا ينفك عدمه عن
عموم الاطلاق لكان التعين مشتركا بين الافراد كعموم الاطلاق لان التقرير
انه عدم لامر لا ينفك عدمه عن عدم الاطلاق وعدم الاطلاق متحقق
في جميع الافراد فكذا التعين فلا يكون متميزا فلا يكون معينا وان لم يكن التعين عدم
ما لا اطلاق ولا عدم ما لا ينفك عدمه عن عموم الاطلاق لزم جواز الانفكا
ك بين عدم الاطلاق وبين ذلك العدم الذي هو التعين وذلك اما بان يتحقق
عدم الاطلاق بدون التعين فيلزم كون الشيء لا مطلقا ولا معينا وفيه رفع
النقيضين واما بان يتحقق التعين بدون عدم الاطلاق فيلزم كون الشيء
مطلقا ومعينا وفيه جمع النقيضين والجواب انه ان اريد بالتعيين الذي
يحصل عدم الاطلاق مطلق التعين فلا نسلم امتناع الاشتراك بين الافراد
كعموم الاطلاق وان لم يمتنع لم يكن تمايز الافراد بالتعينات الخاصة المعروضة
لمطلق التعين وان اريد بالتعين الخاص فنختار انه ليس عدما للاطلاق ولا لما
لا ينفك عدمه عن عدم الاطلاق ولا يلزم من وجود عدم الاطلاق بدون
عدمه الذي هو ذلك التعين وهو لا يستلزم الا كون الشيء لا مطلقا
ولا معينا بذلك التعين ولا استحالة فيه لجواز ان يكون معينا بتعين آخر
قوله [illegible] افراد النوع لا تتغاير بعوارض مخصوصة ينتهي
الى ما يفيد الهوية والعرض قد يطلق على المعدوم وعلى عدم امر ما
وعلى ما يحمل مفهومه العدمي والوجودي بخلافه والحقيقي على ما

Copyright © King Saud University